إشكالية الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية نقدية في المفاهيم والأسباب والحلول .

جمال دوبي بونوة *

الملخص:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تمثل تهديد حقيقي لأمن وسلامة الفرد والمجتمع الوطني والدولي على العموم والفرد والعالم العربي والإسلامي ودول العالم الثالث على الخصوص الهجرة «غير الشرعية» أو«السرّية» مصطلح أخذ وضعاً مميزاً في وسائل الإعلام ، وفي النقاشات الأممية والعلاقات الدولية ، حتى إنها أصبحت إحدى القضايا الحساسة في السياسات الأمنية للدول تعد إفريقيا على وجه الخصوص أحد الميادين الأساسية التي تجري على أرضها ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وتنبع خطورتها من كونها قضية ذات أبعاد وآثار متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلدان المستقبلة للهجرات ، أو المصدّرة لها ، على حدٍ سواء.

أولا ـ أسباب الهجرة غير الشرعية :

تؤدي الأزمات الاقتصادية المالية الوطنية والعالمية حتما إلى نزوح عدد كبير من الأفراد والجماعات للانتقال من بلدانهم إلى بلدان أخرى تتيح لهم فرص العمل والصحة والسكن والتعليم .

كما تؤدي الحروب والصراعات الأهلية والعنف حتما إلى الهروب من ويلات التعذيب والتشريد والقتل إلى أماكن السلم والأمان .

الأزمات السياسية والإيديولوجية للطبقات المختلفة في الدولة الواحدة مما يؤدي إلى تهميش طبقة على حساب طبقة أخرى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا .

الظروف وحالات الطوارئ والحصار الاقتصادي المفروض على الدولة.

الأمراض والأوبئة والفقر المدقع من الأسباب الرئيسية وراء الهجرة.

انتشار البطالة وتدني القدرة الشرائية للفرد التي تؤدي به إلى الهجرة لتحقيق

* كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة آكلي محند أولحاج ـ بالبويرة ـ البريد الالكتروني :
é-mail :djameldoubbi@yahoo.fr

المتطلبات الضرورية لحماية وحياة أسرته .

ثانيا ـ الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

تتطلب دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدّية لها بوضع سياسة تنموية عربية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول العربية على حدّ قول العالم الفرنسي الديمغرافي الكبير الفريد صوفي إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.

تفعيل التعاون الأمني بين الدول العربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات التي تقوم بتسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود وإيجاد آليات ومسائل مشتركة حول مراقبة الحدود والمياه البحرية مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهرّب والنقل البرية والبحرية ولردع المهاجرين.

وضع آليات وطنية في كل دولة أو على صعيد الدول العربية لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الإستثمارية سعياً لمحاولة استعادة هذه القوة الإقتصادية البشرية ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والإستفادة منها في شتّى المجالات السياسية والإقتصادية والفكرية والثقافية ولو في أماكن تواجدها لتكون أداة ضغط داعمة.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية ، أسباب الهجرة غير الشرعية حلول الهجرة غير الشرعية ، أثار الهجرة غير الشرعية ، الهجرة غير القانونية الهجرة غير النظامية ، الهجرة السرية.

Abstract :

The phenomenon of illegal migration is a global phenomenon represents a real threat to the security and safety of the individual and the community national and international on the whole and the individual and the Arab and Islamic world and third world countries in particular, immigration illegal or secret the term to take a situation distinctive in the media In discussions UN and international relations, and even become one of the sensitive issues in the security policies of countries and Africa in particular is one of the fields essential that take place on its territory the phenomenon of illegal immigration, and stem seriousness of being an issue with the dimensions and effects directly related to social security, economic and cultural countries receiving migrations, or exporting them, alike.

First: the causes of illegal immigration.

National financial crisis and global economic inevitably lead to the displacement of a large number of individuals and groups to move from their countries to other countries allows them to job opportunities, health, housing and education.

Wars, civil strife and violence inevitably leads to escape from the scourge of torture, displacement and killings to places of peace and security.

Political and ideological crises of the different layers in a single state, which leads to the marginalization of the layer at the expense of another layer, politically and socially, economically, and religiously.

And emergency conditions and the economic blockade imposed on the state.

Diseases and epidemics and extreme poverty of the main reasons behind migration.

The spread of unemployment and low per capita purchasing power, which lead him to emigrate to achieve the necessary requirements for the protection of life and his family.

Second: the proposed solutions to curb the phenomenon of illegal immigration.

Study the phenomenon of illegal immigration, which require medium term and long term confrontation causes her to develop a policy development Arab benefit from the potential of humans and the potential and primary resources in the Arab countries in the words of the French scientist demographic great unique Sophie either to leave wealth where there are humans, either to go around humans where there is wealth.

Activating the security cooperation between the Arab countries and the exchange of information to dismantle the networks that facilitates illegal immigration across the border and create mechanisms and common issues about border control and marine waters with the updated laws and regulations necessary to deter networks evasion and land transport and marine and to deter migrants.

Develop national mechanisms in each country or at the level of Arab States to attract migrants abroad and savings to participate in investment projects in order to try to restore the economic power of human and try to restore the brains of migratory and raise awareness among these energies and take advantage of them in various political, economic, intellectual and cultural, even in their locations to be supportive compression tool.

Keywords : Illegal immigration. The causes of illegal immigration. Solutions to illegal immigration. Effects of illegal immigration.Illegal Immigration. rregular migration . Clandestine immigration

تمهيد:

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1] ظاهرة عالمية تمثل تهديد حقيقي لأمن وسلامة الفرد والمجتمع الوطني والدولي على العموم والفرد والعالم العربي والإسلامي ودول العالم الثالث على الخصوص .

الهجرة «غير الشرعية»أو«السرّية» مصطلح أخذ وضعاً مميزاً في وسائل الإعلام ، وفي النقاشات الأممية والعلاقات الدولية ، حتى إنها أصبحت إحدى القضايا الحساسة في السياسات الأمنية للدول وإفريقيا على وجه الخصوص.

تُعد أحد الميادين الأساسية التي تجري على أرضها ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وتنبع خطورتها من كونها قضية ذات أبعاد وآثار متصلة مباشرة بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلدان المستقبلة للهجرات ، أو المصدّرة لها على حدٍ سواء[2].

1 ـ الهجرة لغة : اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا ، قال ابن فارس : الهاء والجيم والراء أصلان ، يدل احدها على قطيعة وقطع والأخر على شد شيء وربطه ، قال ابن فارس : الهاء والجيم والراء أصلان ، يدل كل منهما على القطيعة والقطع والأخر على شد شيء وربطه . أما الأول الهجر ضد الوصل ، وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار إلى دار : ترك الأولى للثانية وضبط ابن منظور مصطلح هجر بمعنى قام بالخروج من ارض إلى ارض[3].

2 ـ الهجرة اصطلاحا : الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن دينامكية سكانية ، على شكل تنقل سكان من مكان لأخر وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان.

الهجرة غير الشرعية : هي انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

3 ـ التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية : تعتبر ظاهرة الهجرة غير

(1) يفضل بعض الأساتذة استخدام مصطلح الهجرة «غير القانونية» أو «غير النظامية» رغم أن مصطلح «الهجرة الشرعية» هو التعبير الأكثر شيوعًا ا في الكتابات و الدراسات العربية لأن عبارة «غير الشرعية» قد تثير بعض اللبس ، نظرا لاستخدامها في حالات إثبات النسب وغيرها ، كما أ ن تعبير «غير الشرعي» للمهاجر يوحي بأنه مجرم بينما هو في واقع الأمر ضحية لأوضاع بلده ولعصابات الإتجار في البشر.

(2) أحمد إسماعيل ، قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب ، مجلة قراءات إفريقية ، موقع متخصص في شؤون القارة الإفريقية يصدر عن مؤسسة المنتدى الإسلامي ، 2012 ، http://www.qiraatafrican.com

(3) إبراهيم محمد عياش ، الحوار المتمدن ــ العدد 2382 ــ تاريخ 2008/08/23 ، المحور : الهجرة ، العنصرية ، حقوق اللاجئين و الجاليات المهاجرة www.addthis.com

الشرعية من أقدم الظواهر الاجتماعية ، كان يقوم الإنسان بالهجرة و الترحال من أرض إلى أرض بحثا عن حياة أفضل ، كما جاء مصطلح «الهجرة» في الإسلام ، في قول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم ﴿ **ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما** ﴾ آية 40 من سورة النساء .

وقال الله تعالى ﴿ **قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها** ﴾ آية 97 من سورة النساء .

كما وردت كلمة الهجرة في السيرة النبوية الشريفة ، فعن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « **إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله و من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**» رواه البخاري ومسلم .

ومن الأسباب الموضوعية التي دفعتني أن أختار هذا النوع من الدراسات التحليلية والنقدية تتمثل فيما يلي:

ـ معرفة و إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بحيثيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية

ـ توضيح العلاقة الموجودة بين المبادئ والمفاهيم العالمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والنفسية ووضوع الهجرة غير الشرعية على المستوى الوطني والدولي .

ـ انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصورة رهيبة في السنوات القليلة الماضية وتفاقمها وخطورتها على الأمن الوطني للدول والأمن الإنساني للمجتمع الدولي.

ـ اعتبار الهجرة غير الشرعية موضوعا هاما ومتميزا في العلاقات الدولية وحقوق الإنسان لاكتسابها الخطورة البالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا للخسائر البشرية الجسيمة المنجرة عن هذه الظاهرة العالمية .

ـ أصبحت ظاهرة الهجرة غيرالشرعية تأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

ـ معرفة الأسباب الخفية والحقيقية التي جعلت ظاهرة الهجرة غيرالشرعية في تزايد مقلق على الصعيدين الأمني والاجتماعي.

ومن أهم الأهداف الأساسية لهذا الموضوع والتي تتمثل فيما يلي:

أ ـ إيجاد الحلول وتقديم الاقتراحات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأنه منطقيا من خلال معرفة المفاهيم الدقيقة المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية والتوغل في ذلك بالشرح والتحليل والنقد في الأسباب الموضوعية المؤدية إلى

الانتشار الرهيب لهذه الظاهرة العالمية ، يسهل على الباحثين تقديم أهم الحلول والاقتراحات .

ب ـ أمن خلال التطرق إلى أهم الأسباب يمكن تحديد المسؤولية الوطنية والدولية لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

جـ ـ يعتبر التطرق إلى هذا النوع من الدراسات القانونية من أبرز الأهداف الرئيسية من خلال دفع الحكومات والأحزاب السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني والإنساني بتوعية الشباب بخطورة هذه الظاهرة مع تقديم المساعدات المادية والمعنوية لهؤلاء الأفراد والجماعات من أجل الاندماج في أوطانهم الأصلية

بعدما تطرقنا إلى أهم الأسباب الموضوعية لاختيار هذا النوع من المواضيع والانتقال إلى توضيح الأهداف العامة لهذه الدراسة ، ننتقل إلى تقديم الإشكال القانوني والمحوري لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، والذي يتمثل في ما يلي : ما هي المفاهيم العالمية المعاصرة التي لها علاقة بموضوع الهجرة غير الشرعية ؟ وما هي الأسباب المؤدية إلى الانتشار الرهيب للهجرة غير الشرعية والحلول الممكنة لذلك ؟ .

وللإجابة عن هذه الإشكالية كان لزاما علينا أن نتبع المنهج التحليلي النقدي لماذا ؟ هذا من أجل تحليل المفاهيم والتوغل إلى نقد العلاقات المرتبطة بينها و بين الهجرة غير الشرعية مدعمين نظرتنا بمواقف أهل الاختصاص ومع تقديم الإحصائيات الحديثة المتعلقة بهذه الظاهرة ولتجسيد المنهج التحليلي النقدي في هذه الدراسة ارتأيت أن أقدم شرح موجز لأهم الخطوات المتبعة في تقسيم العرض أو الموضوع كما يلي :

قمنا بتقسيم الموضوع إلى محورين أساسيين ، المحور الأول تحت عنوان « دراسة المفاهيم العالمية المعاصرة وعلاقتها بموضوع الهجرة غير الشرعية »و المحور الثاني فكان تحت عنوان « أسباب وحلول الهجرة غير الشرعية ».

المحور الأول ـ
علاقة الهجرة غير الشرعية بالمفاهيم العالمية المعاصرة:

رغم الامتداد التاريخي للهجرة غير الشرعية إلا أن لها علاقة بالمفاهيم الدولية الحديثة المذكورة سابقا ، وعلى هذا الأساس سوف نقسم هذا المحور إلى قسمين ، القسم الأول نخصصه لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، أما عن القسم الثاني فنخصصه لعلاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم التنمية البشرية والحكم الراشد والأزمة المالية العالمية الراهنة .

القسم الأول :
علاقة الهجرة غير الشرعية بمفاهيم حقوق الإنسان والأمن الإنساني

أ ـ علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم حقوق الإنسان :

أصبح مفهوم حقوق الإنسان له ارتباط وطيد في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، مما أدى بالمجتمع المدني والمجتمع الدولي وجل الحكومات إلى الاهتمام البالغ بموضوع الحماية الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لحقوق الإنسان مثل الحق في الحياة والحرية والصحة والتعليم والعمل وغيرها من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الإنسان باعتباره المحور الأساسي للتنمية الإنسانية .

تعتبر الحماية الدولية لحقوق المهاجرين غير الشرعيين قاعدة مكملة لمفهوم حقوق الإنسان ، لأن المهاجر غير الشرعي هو إنسان وحماية حقوق الإنسان تقوم على هذه الذات الإنسانية ، حيث قدرت منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10 و 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب الإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص.

قدرت منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير القانونية في الإتحاد الأوروبي حوالي 1,5 مليون شخص ، وتقدر منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال العشر سنوات الأخيرة حوالي 155 مليون شخص

إلا أنه في اعتقادي لا زال موضوع حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين بعيد المنال وتحقيق الأهداف ، لأن الدول أصبحت تنتهك حقوق

المهاجر غير الشرعي وتنظر إليه وتعامله على أنه مجرم والدليل على ذلك عمليات القبض والسجن التعسفي والتعذيب وممارسة أساليب منافية لحقوق الإنسان أثناء عمليات الاستجوابات وفرض عليهم ترسانة من القوانين والإجراءات الردعية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

ب. علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهوم الأمن الإنساني :

جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الذي قدم مفهوما جديدا للأمن وهو مفهوم الأمن الإنساني بحيث يتحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم الأولويات في العلاقات الدولية وقد طرح تقرير الأمم المتحدة مجموعة من المبررات تشكل الهدف الأساسي من طرح مفهوم مغاير لمفهوم الأمن الوطني وقد تمثلت هذه المبررات فيما يلي:

ـ إن تحقيق الأمن الإنساني[1] ، هو شأن عالمي ، فهو مهم للأفراد في كل مكان في الدول الغنية والفقيرة على السواء وذلك في ظل ما يواجهه الأفراد في العالم من تحديات مشتركة منها ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

ـ وجود تداخل وتشابك بين مفهوم الأمن الإنساني والهجرة غير الشرعية بحيث يتوقف الأمن الإنساني على معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والحد منها.

ـ إن مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد ، فهو يعتبر الإطار والدعامة الأساسية لأمن الفرد وحريته ، فكلما انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدت معانات المهاجرين غير الشرعيين اختل مفهوم الأمن الإنساني ومصداقيته في العلاقات الدولية.

القسم الثاني :
مفهوم التنمية البشرية والحكم الراشد
وتأثير الأزمات المالية العالمية وعلاقاتها بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أ. علاقة الهجرة غير الشرعية بمفهومي التنمية البشرية والحكم الراشد :

تطور مصطلح «التنمية» حسب الظروف العالمية الراهنة بعدما كان مفهوم التنمية ببعده التقليدي يقصد منه «النمو الاقتصادي» أصبح يقابله في بعده الحديث

(1) دنور الدين دخان ، الأمن الإنساني : دراسة في المفهوم ، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية ، العدد التاسع ديسمبر 2009 .

«التنمية البشرية» ثم تحول إلى «التنمية المستدامة» ثم تحول إلى «التنمية الإنسانية» بأبعادها الشاملة .

يقوم مفهوم التنمية البشرية على إزالة العقبات أمام الحياة البشرية والتركيز على تحقيق النمو مع المساواة وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد بما يوفر لهم مستوى معيشي ملائم .

هذا إنما يدل على وجود علاقة بين مفهوم التنمية البشرية وموضوع الهجرة غير الشرعية التي أصبحت عائقا أو من أكبر المعوقات للمفهوم الواسع للتنمية الإنسانية مثل الجوع والمرض والفقر.

تشير الإحصائيات أنه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم ، كما أن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن 25 سنة وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2004 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و 20% وتتزايد سنويا بمعدل 03 % وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام 2010 إلى 25 مليون عاطل مما سوف يؤدي حتما إلى هجرة غير شرعية كبيرة جدا .

كلما اهتمت الدول بسياسة التنمية البشرية في أقاليمها وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد والجماعات كلما قلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من طرف الأفراد والجماعات المنتمون إليها ، والعكس بذلك صحيح إذا ما لم تولي الحكومات بالقدر البالغ لمفهوم التنمية البشرية فحتما سوف تختل القوى والمؤسسات الفاعلة في الدولة مما يؤثر سلبا على أفرادها وبالتالي انفتاح باب الهجرة الشرعية وغير الشرعية (السرية والعلنية).

أما عن مفهوم الحكم الراشد[1] ، لقد شاع استخدامه في السنوات الأخيرة الذي يعالج مسألة الحكم والعلاقة بين عامة الناس والإدارة والسلطة الحاكمة فيما يدخل في ذلك مسألة الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة ، كما يؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية

إن الحكم الراشد لابد أن يعتمد على عدد من المحاور الأساسية منها: صيانة الحريات وضمان خيارات الأفراد وتوسيع المشاركة الشعبية والشفافية التامة في ظل فصل السلطات والتوازن بينهما وسيادة القانون والقضاء النزيه والمستقل.

من خلال كل ما سبق ، يمكننا حسب وجهة نظرنا القول أن عملية التنمية

(1) الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية 2007/01/24 .

البشرية أو التنمية المستدامة أو التنمية الإنسانية والحكم الراشد لا يمكن تحقيقها بالصورة الفعالة إذا لم تعالج ظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك لا يتم إلا بتعاون ثلاث قطاعات : قطاع الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص (رجال الأعمال) ولكي يتحقق مقدار من التعاون الضروري بين القطاعات المختلفة وفي إطار تعاون دولي لا بد من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاهتمام بمعالجة الأسباب والدوافع والعوامل المؤدية لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وتكريس البنية القانونية والتحلي بمبادئ الإدارة والحكم الراشد وهذا يتطلب تداولا للسلطة ومكافحة للفساد في إطار مجتمع مدني حر وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي .

وفي الأخير يمكننا القول أن مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا تتم إلا عن طريق الاهتمام بالفرد كمحور أساسي للتنمية البشرية والإنسانية وهذه الأخيرة أيضا لا يمكن لها التحقق إلا في ظل الحكم الراشد إذا ما توافرت إرادة سياسية وتشريعات ضامنة ومؤسسات وقضاء مستقل ومؤسسات فعالة في الدولة لحماية أفرادها وفتح لهم أفاق الحياة الكريمة في أوطانهم الأصلية(1).

ب . علاقة الهجرة غير الشرعية بالأزمة المالية العالمية :

هناك ارتباط وثيق بين الهجرة غير الشرعية والأزمات المالية الوطنية والعالمية لأن انفجار الأزمة المالية سوف تحتم على الأفراد والجماعات التي أدت بهم عاصفة الأزمة المالية العالمية إلى البطالة اختيار آخر طريق وهو نهج الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية للانتقال إلى بلد آخر للبحث عن فرص العمل بأي ثمن كان .

أما عن أسباب الأزمة المالية العالمية فقد اخترت أن أوثق هذه الأفكار بمواقف أهل الاختصاص بواسطة تقرير أعده : هيثم فارس ـ منشور على مواقع الانترنت ـ www.masrawy.com/news/économy/reuters/2008 حيث أكد أن أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة تعود إلى عام 2006 ونشوب ما سمي بـ « أزمة القروض العالية المخاطر » التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات ، وذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين.

وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود ، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر

(1) كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 309/ تاريخ 27 نوفمبر 2004 ص 40 ، 65

واعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها ، الأمر الذي أدى بأعداد كبيرة من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن.

ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية ، وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم ، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار وقد تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد ، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى ، تسارعت البنوك إلى مصادرة سكنات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة ولمواجهة تداعيات مسلسل الأزمة المالية منذ نشوب أزمة القروض العالية المخاطر ، وجدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا نفسها مضطرة للتحرك ، ولم يبق لها سوى الخيار بين تغيير نسب الفوائد أو ضخ أموال في البنوك المتضررة .

وقد عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على نهج الخيار الأول ، حيث بادر في العديد من المرات على خفض النسبة التي تراجعت من 5.25 بالمائة في يونيو 2006 إلى 2 بالمائة أبريل 2008 ولم تكتف الحكومة الأمريكية بهذا الإجراء ، بل اختارت الذهاب بعيدا في سعيها إلى تفادي تفشي الأزمة ، حيث قررت تأميم ثلاثة بنوك كبيرة

المحور الثاني.
أسباب وحلول الهجرة غير الشرعية :

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الجوانب والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية ، لذا تعدد الآراء والمواقف حول أسباب الهجرة غير الشرعية نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى هذه الظاهرة ، فعلماء القانون يركزون على حقوق الإنسان وعلماء النفس يركزون على الحالة النفسية للمهاجرين وعلماء الاجتماع يبنون رآهم على البعد الاجتماعي والأخلاقي وعلماء الاقتصاد يرون ذلك من الزاوية الاقتصادية وفرص العمل والبطالة والأزمات المالية .

أولا: أسباب الهجرة غير الشرعية.

من بين أهم الأسباب الحقيقية للهجرة غيرالشرعية الأسباب الإجتماعية والنفسية والإقتصادية والأسباب القانونية والأسباب السياسية والأمنية [1]:

ـ الأزمات المالية الوطنية والعالمية الاقتصادية التي تؤدي حتما إلى نزوح عدد كبير من الأفراد والجماعات للانتقال من بلدانهم إلى بلدان أخرى تتيح لهم فرص العمل والصحة والسكن والتعليم .

ـ نشوب الحروب والصراعات الأهلية والعنف يؤدي حتما إلى الهروب من ويلات التعذيب والتشريد والقتل إلى أماكن السلم والأمان.

ـ الأزمات السياسية والإيديولوجية للطبقات المختلفة في الدولة الواحدة مما يؤدي إلى تهميش طبقة على حساب طبقة أخرى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ودينيا .

ـ الظروف وحالات الطوارئ والحصار الاقتصادي المفروض على الدولة.

ـ الأمراض والأوبئة والفقر المدقع من الأسباب الرئيسية وراء الهجرة.

ـ انتشار البطالة وتدني القدرة الشرائية للفرد التي تؤدي به إلى الهجرة لتحقيق المتطلبات الضرورية لحماية وحياة أسرته .

ـ عدم وجود قوانين ترعى حقوق العمال غير الشرعيين لجدارة وجهة النظر

(1) راضي عمارة محمد الطيف ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ـ دراسة حالة ليبيا كدولة عبورـ دراسة وصفية تحليلية للأسباب و الآثار ، بحث ضمن متطلبات للحصول على درجة الإجازة العالية الماجيستير2009/2008 .

المتعلّقة بأنهم مخالفين للقانون في وجودهم على أرض ليس أراضي دولتهم.

ـ عدم وجود رادع قانوني جزائي حقيقي لأرباب العمل عن استخدام المهاجرين غير الشرعيين.

ـ تشدد قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والزواج والأسرة وغيرها.

ـ إزدياد عدد الشباب ؛ فالشيخوخة تؤدي إلى انخفاض القوة العاملة مما يؤدّي إلى ازدياد الضغط على نظام الضمان والتأمين الإجتماعي .

ـ تفضيل أرباب العمل للعمال المهاجرين من أجل التربح من المنافسة غير العادلة فهم يرضون بالمردود الأقل وبلا تأمينات كما أنهم غير قادرين على اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم نتيجة وجودهم غيرالشرعي على أرض الدولة التي يعملون عليها ، لاسيما في المهن المتعلّقة بالإتجار غير المشروع تجارة الأطفال[1].

ـ الحالة النفسية لبعض الشباب الطامحين إلى حب المعرفة و حب الإطلاع على الحضارات والأمم المتمدنة مهما كانت الوسائل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية .

ـ الأسباب الجغرافية ـ الطبيعية ـ مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية تؤدي بتفاقم وتيرة الهجرة غير الشرعية .

ـ ميل الأفراد والجماعات المستضعفة والمتخلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا إلى الإقتداء بالأمم المتحضرة في كل المجالات ، وهذا ما أكده العلامة ابن خلدون في كتابه « مقدمة ابن خلدون » [2] ، وهي مقدمة كتاب « العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر » في الفصل الثالث والعشرون تحت عنوان « في أن المغلوب مولع أبدا بالإقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده .

وجاء في هذا الفصل ما يلي :

« ... ولذلك ترى المغلوب يتشبه أبدا بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه في اتخاذها وأشكالها بل وفي سائر أحواله وانظر ذلك في الأبناء مع آبائهم كيف تجدهم متشبهين بهم دائما وما ذلك إلا لاعتقادهم الكمال فيهم ، وانظر إلى كل قطر من الأقطار كيف يغلب على أهله زي الحامية وجند السلطان في الأكثر ،

(1) ناصر حامد « إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد159 ، يناير2005 ، ص189 .

(2) عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر .دار ابن الهيثم ، القاهرة 2005

لأنهم الغالبون لهم حتى أنه إذا كانت أمة تجاوز أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا الشبه و الإقتداء حظ كبير » .

ومن خلال نظرة ابن خلدون للأفراد والجماعات المغلوب على أمرها بالإقتداء بكل ما هو لدى الغالب في شتى المجالات وكافة المستويات يمكننا أن نستنتج في اعتقادي أن انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة عند الشباب لم يكن للعمل أو التحضر في كل الأحوال وإنما يمكن أن يكون الشباب المغلوب على أمرهم أنهم يتشبهون بالغالب (أي الأمم المتمدنة) في الملبس والمركب وفي كل نواحي الحياة اليومية مما يضطر الشباب المغلوب على أمره والمولع بالاقتياد بالغالب أن يهجر إليه ولو بالطرق السرية (الهجرة غير الشرعية).

ثانيا: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

يجب على الحكومات والمجتمع الدولي تحمل المسؤولية الكاملة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين غير الشرعيين وذلك من خلال بعض الحلول والتي نذكر منها باختصار[1]:

أولاً : دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تتطلّب على المدى المتوسط والطويل مواجهة الأسباب المؤدّية لها بوضع سياسة تنموية عربية تستفيد من طاقات البشر والإمكانات والموارد الأولية الموجودة في الدول العربية على حدّ قول العالم الفرنسي الديمغرافي الكبير الفريد صوفي إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.

ثانياً : تفعيل التعاون الأمني بين الدول العربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات التي تقوم بتسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود وإيجاد آليات ومسائل مشتركة حول مراقبة الحدود والمياه البحرية مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهرّب والنقل البرية والبحرية ولردع المهاجرين.

ثالثا : إيجاد آليات وطنية في كل دولة أو على صعيد الدول العربية لاستقطاب المهاجرين في الخارج ومدخراتهم للمشاركة في المشاريع الإستثمارية سعياً لمحاولة استعادة هذه القوة الإقتصادية البشرية ومحاولة استعادة الأدمغة المهاجرة ونشر الوعي بين هذه الطاقات والإستفادة منها في شتّى المجالات

(1) أنظر إلى الحلول والتوصيات التي قدمها المشاركون في الندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة ، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ، بيروت 4 و2011/7/5

السياسية والإقتصادية والفكرية ولو في أماكن تواجدها لتكون أداة ضغط داعمة.

رابعا : تطوير عمل ومهمة السفارات المنتشرة عالمياً وتطوير خطط وبرامج الوسائل الإعلامية لنشر الوعي وثقافية التلاقي والحوار والإنتماء للوطن وإشراك المجتمع المدني وأطره في هذا المجال.

خامسا : إعادة بذل الجهود والسعي ووضع التشريعات اللازمة للتكامل بين الدول العربية وإيجاد السوق العربية المشتركة سعياً للعمل من أجل التكامل الإقتصادي والتكافل الإجتماعي وصولاً للوحدة والتأكيد على توصية مجلس وزراء الداخلية العرب في إيجاد جواز سفر موحّد.

خاتمة:

بناء على كل ما سبق يمكننا أن نستنتج من خلال الدراسة والتحليل أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في دول كثيرة ولها ارتباط مباشر بمفاهيم عالمية عديدة وأبرزها مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، لكن الهجرة إلى أوربا أصبحت إحدى القضايا الهامة التي تحظى باهتمام بالغ الأهمية في المنظومة الأوروبية ، وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى الانتشار الرهيب للهجرة غير الشرعية ، إلا أن الدوافع والأسباب الاجتماعية والأمنية والاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الشعوب التي تعاني من قلة فرص العمل وانخفاض الأجور وتدني القدرة الشرائية .

وفي الأخير أود أن أختم هذا الموضوع بمقولتين شهيرتين:

ـ لو كنت مواطنا من دول الجنوب لغامرت أكثر من مرة حتى الوصول إلى أوربا مقولة لرئيس وزراء إسبانيا الأسبق.

ـ إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات مقولة العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي .

قائمة المراجع :

1 ــ إبراهيم محمد عياش ، الحوار المتمدن العدد 2382 تاريخ 2008/08/23 ، المحور : الهجرة ، العنصرية ، حقوق اللاجئين والجاليات المهاجرة.

2 ـ د.نور الدين دخان ، الأمن الإنساني : دراسة في المفهوم ، مجلة دراسات إستراتيجية ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية ، العدد التاسع ديسمبر 2009 .

3 ـ كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 27/ العدد309/ تاريخ نوفمبر2004

4 ـ راضي عمارة محمد الطيف ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي ـ دراسة حالة ليبيا كدولة عبور ـ دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار ، بحث ضمن متطلبات للحصول على درجة الإجازة العالية الماجيستير2009/2008 .
5 ـ ناصر حامد ، إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد159 ، يناير2005 .
6 ـ عبد الرحمن ابن خلدون ، مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر .دار ابن الهيثم ، القاهرة 2005 .